البعثة الدائمة لجمهورية العراق لدى مكتب الامم المتحـــدة
PERMANENT MISSION OF THE REPUBLIC OF IRAQ TO THE UNITED NATIONS OFFICE
جنيـــف
GENEVA

Ref/ 401 /20
Date: 19/11/2020

The Permanent Mission of The Republic of Iraq to the United Nations Office and other International Organizations at Geneva, presents its compliments to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, and with reference to the its Note Verbale dated 9/10/2020 concerning human rights council resolution 34/3, has the honour to transmit herewith contribution of the Government of the Republic of Iraq on the abovementioned resolution.

The Permanent Mission of the Republic of Iraq avails itself of this opportunity to renew to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, the assurances of its highest consideration.

Geneva, 19th November 2020

Enclosed
- 1 page

Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights.

8, Impasse Colombelle 1218 Grand Saconnex, Geneva, Switzerland
www.mofa.gov.iq
iraq.unog@mofa.gov.iq
Tel.: +41 229180980
Fax: +41 227330326

إجابة وزارة العدل/ دائرة حقوق الإنسان

١- قدمت الحكومة العراقية ورقة تتضمن تقريرا نهائيا لخلية الطوارئ للاصلاح المالي بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٢) المتخذ بجلسته بتاريخ ١٢ أيار ٢٠٢٠بهدف إدارة الوضع المالي ووضع الحلول المناسبة لتحقيق الإصلاح المالي وتحسين أداء المؤسسات المالية ، وصممت هذه الورقة لتقدم وبطريقة موثقة محليا ودوليا مزيجاً من الإستراتيجيات والسياسات اللازمة لمواجهة مشاكل العراق الإقتصادية والمالية من خلال مناقشة المحاور الرئيسية لمقترحات الإصلاح في القطاعات الرئيسية التي تدفع الإقتصاد.

٢- ناقشت ورقة الإصلاح المعنية مجموعة من المحاور الخاصة بتحقيق الإصلاح المالي وتحسين أداء المؤسسات المالية وهي:

أ- الإهداف العامة للورقة:

ب- جذور المشكلة:

ت- الدور الريعي للدولة:

ث- الضغوطات السكانية :

ج- جائحة كورونا وانهيار عائدات النفط:

ح- ضعف المؤسسات المالية :

خ- إصلاحات الورقة :

٣- تسببت الحرب بسبب تنظيم داعش الإرهابي من الحاق اضرار جسيمة في البنى التحتية والممتلكات تقدر بحوالي (٤٦) مليار دولار الأمر الذي يتطلب نحو (٨٨) مليار دولار من الإستثمارات لإصلاحها وهذا ما تمت مناقشته في مؤتمر الكويت لإعادة إعمار العراق في الكويت ٢٠١٨ ، ولم يتم تفعيل التعهدات المقدمة في المؤتمر والتي وصلت لـ(٣٠) مليار دولار مما أدى الى إستمرار الخلل وضعف في تلبية إحتياجات إعادة الإعمار.

٤- بالنظر لطبيعة الظروف الخاصة بأسواق النفط والإنخفاض في أسعار النفط والأثار المترتبة على جائحة كورونا والتي أدت بالضرورة الى وجود عجز في الموازنة للسنوات السابقة ولتمويل العجز تزداد الحاجة الى الديون الخارجية والداخلية وإن زيادة الديون المضافة فضلا عن الديون غير المسددة يؤدي الى زيادة العجز المستقبلي وزيادة الدين الحكومي العام ، فضلا عن ديون شركات النفط العالمية والذي سيؤدي الى إنخفاض الإنتاج ، وديون القطاع الخاص المستحقة التي تؤدي الى زيادة الإعسار وقلة فرص العمل مما يضخم الضغوطات على الإقتصاد المحلي.

٥- يمثل الدعم الدولي للموازنة مساحة محدودة نظرا للسياسات الدولية المتبعة لمواجهة جائحة كورونا للزيادة الحادة في الإنفاق والعجز المالي للحكومات في جميع انحاء العالم ، ومن غير المرجح ان تقوم المؤسسات المالية الدولية بمد يد العون دون أن يقابلها إصلاحات كبيرة فضلا عن المحدودية في إمكانية المؤسسات المالية الحكومية لتمويل العجز في الموازنة.

٦- إن الذهاب الى تمويل العجز من خلال التمويل النقدي غير المباشر من قبل البنك المركزي العراقي والذي هو المصدر الوحيد المتبقي في تمويل السلع والواردات مما يؤدي الى انخفاضه بشكل كبير وبالتالي حدوث أزمة في قيمة الدينار العراقي وما يرافقه من انهيار قيمته وارتفاع تكاليف المعيشة .

يرجى التفضل بالاطلاع مع العرض بأن الموضوع فني بحت وهو من اختصاص وزارة المالية... مع وافر الاحترام والتقدير.